العلاقة بين الاستثمار في الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

أ.م. د. سعود غالي الشمري
كلية الادارة والاقتصاد

المقدمة

لا ندعي هنا وضع تقييماً شاملاً لحالة التعليم والمعرفة في المجتمعات العربية الراهنة، ولا ندعي كذلك طرح كل المعوقات التي تحول دون اكتساب ونشر التعليم والمعرفة .

لكن نروم إلى استشراف اليوم الذي يغدو فيه التعليم والبحث العلمي هما قوة الدفع المحركة للإبداع الاجتماعي والاقتصادي في المستقبل . لذا سيتم الإصرار على الضرورة القصوى لأن يقوم كل من الاقتصاد والتعليم بتغذية الأخر ، مما سيخلق بيئة خصبة تفضي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية

هذا الإصرار له ما يبرر كون العنصر البشري يمثل العمود الفقري لجميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من النقاط التالية:

١. العنصر الذكي أو المفكر والمبدع .
٢. العنصر الرئيسي في الانتاج والخدمات .
٣. والوسيلة والغاية في العملية الانتاجية والخدمية .
٤. وأغلى الموارد التي تحتاج إليها الإدارة .

لقد أصبح العلم و المعرفة بصورة متزايدة محركاً قوياً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية ورابطة قوية بين اكتساب العلم و المعرفة والقدرة الانتاجية وتتضح هذه الصلة بأحلى صورها في الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية التي تقوم على الكثافة المعرفية وتحدد تنافسية الدولة على الصعيد العالمي . وبعبارة أخرى فإن اكتساب المعرفة من خلال التعليم / التعلم / والبحث والتطوير التقاني وتوظيفها بفعالية هي وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بداية القرن الحادي والعشرين .

أن الاهتمام بموضوع التعليم / التعلم والمعرفة يأتي من تنامي الاعتقاد بأن الأصول المعرفية للمجتمع ، المعرفة والخبرة لا الأصول المادية(الخام أو الرأسمالية) أو المالية ، هي المحددات الجوهرية للإنتاجية و التنافسية ومن ثم التقدم في عالم اليوم و الغد .

فما هي إذن ملامح الاستثمار في الموارد البشرية التي تصلح للقرن الواحد والعشرين ، قرن التحديات ، قرن العولمة وتعاظم المنافسة وثورة المعلومات .

من هنا يأتي الاهتمام بموضوع العلاقة بين الاستثمار في الموارد البشرية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهذا الاهتمام ينطلق من كون العالم كله قد غير نظرته إلى الاستثمار في الموارد البشرية منذ فترة ليست بالقصيرة .إن التطور الذي حصل في البلدان الصناعية الكبرى ودول شرق آسيا قد كان نتيجة التحول الكبير في الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري والمتضمن التركيز على الإنسان وتعليمه وتدريبه وزيادة وعيه وفتح سبل الحياة أمامه لكي يساهم بقدر أكبر في خلق القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي .

يهدف هذا البحث المتواضع إلى إثارة مجموعة من الأفكار التي قد تساهم في تغيير وجهات نظر الحكومات والقطاع الخاص في الدول النامية ومنها العربية بأهمية دور الاستثمار في الموارد البشرية . ويحاول البحث الإشارة تاريخياً لبعض ملامح الاستثمار في الموارد البشرية لبعض الشعوب ويشير كذلك إلى بعض المنطلقات التي يمكن أن تكون صالحة لبداية الألفية الثالثة فيما يخص الاستثمار في المعرفة .
ويستند البحث على الفرضية التالية : أن الاستثمار في الموارد البشرية عنصر جوهري من عناصر الانتاج ومحدد أساسي للإنتاجية ويؤدي إلى تمويل النشاطات العلمية والبحثية لاحقاً.

والأسئلة التي تقتضي أجوبة هي:

١. ما هي منظومة التعليم في الأجل المتوسط والطويل التي تحقق هدف الاستثمار السليم في الموارد البشرية من أجل التنمية .
٢. ما هي الكيفية التي تؤدي على الانتقال من دور نقل المعرفة إلى إنتاج المعرفة .
٣. وأخيراً ما هي الكيفية التي يمكن اتباعها للاستفادة من التجارب الأخرى والتي ركزت على الاستثمار المكثف في التعليم .

وأخيرا يجب الاشارة إلى أن البحث اعتمد المنهج الاستقرائي في بعض جوانبه وصولاً إلى الاستنتاجات وتمثل ذلك باستخدام المؤشرات الاحصائية المتوفرة .
في ضوء الفرضية والأسئلة المطروحة ستتوزع هيكلية هذا البحث على خمس محاور إضافة إلى الخلاصة والاستنتاجات :

١- التمييز بين الاستثمار في رأس المال المادي والاستثمار في رأس المال البشري .
٢ – تجارب الشعوب في دور التعليم والمعرفة .
٣ – انتاج التعليم والمعرفة في الدول العربية .
٤- نوعية التعليم في الدول العربية .
٥- الاستثمار في التعليم بين الدولة والقطاع الخاص .
٦- الخلاصة والاستنتاجات .

التمييز بين الاستثمار في رأس المال المادي و الاستثمار في رأس المال البشري :

كماهو مصنف في حساب الدخل لقومي ومعادلة الدخل القومي بأن الاستثمار يتضمن الإنفاق الاستثماري على المصانع والمعدات الجديدة و المخزون الاستثماري الجديد والتشييدات السكنية الجديدة خلال فترة زمنية معينة وكما يظهره المخطط المبسط

الاستثمار

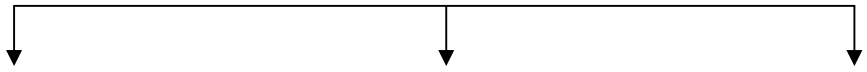

الاستثمار في المخزون | الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت | الاستثمار في المشاريع الإنشائية

وهذا المخطط يتضمنه عامل الاستثمار في معادلة الدخل القومي Y=C+1+G+(X-M)

هذا الاستثمار في علم الاقتصاد التقليدي لم يأخذ بنظر الاعتبار الاستثمار في العنصر البشري أو رأس المال البشري وإنما ركز على رأس المال المادي والمالي .

إذ يعتبر البعض بأن الاستثمار في المورد البشري لا يتصل بالمكاسب المالية أو العائد الاقتصادي أو يشبه البعض بأنه أقرب إلى الإنفاق الاستهلاكي ،لأن التجارب المختلفة في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية أثبتت العكس تماماً فالأنفاق على عناصر التنمية البشرية والذي يأتي الإنفاق على التعليم في أولها ، فالإنفاق على التعليم يعتبر إنفاقا استثمارياً ، فالطاقة الانتاجية لأي مجتمع لا تتوقف فقط على الموارد المتاحة بقدر ما تتوقف على الاستخدام الأمثال لهذه الموارد ، وهذا يوضح أساس اتساع الفجوة بين إنتاجية المجتمع في الدول المتقدمة وإنتاجية المجتمعات في الدول النامية ومنها العالم العربي [1]. بلغة الاقتصاد يجب إقامة مجتمع المعرفة من خلال تأسيس نمط انتاج المعرفة عوضاً عن هيمنة نمط الانتاج ألريعي ، الذي تشتق القيمة الاقتصادية فيه أساساً من استناب المواد الخام [2].

أن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة ،ذلك لأن الإنسان بالعلم والمعرفة والوعي و الطموح و القدرة على العمل و لإنتاج ، و القدرة على الخلق و الإبداع ، يستطيع أن يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها وما في باطن الأرض وما فوقها لصالحه و الارتفاع بمستوى معيشته وتوفير الحياة الكريمة [3] .

لقد أكدت العديد من التجارب المعاصرة بأن الأنفاق على التعليم أو الإنفاق على " صناعة التعليم " كان عاملاً حاسماً في كسب الزمن واختصاره ، فتجربة النمور الأسيوية ماثلة للعيان وإن ما حدث على أرض الواقع يؤكد حقيقة أن القطط تحولت فعلاً إلى نمور وكان ذلك من صنع خبراء التعليم دون غيرهم [4] .

II – تجارب الشعوب في دور التعليم والمعرفة

١- التجربة الألمانية :

من المعروف أن رجال التعليم لا يملون من الإستشهاد بالتجربة الألمانية الرائدة في استخدام التربية والتعليم في الجامعات لإنقاذ البلاد من المحن وخلق جيل جديد من أجل بناء أمة قوية وهنا لا بد من الرجوع إلى التاريخ بهذا الموضوع

لقدأ لحق الجيش الفرنسي هزيمة شنعاء بالجيش الروسي في معركة " يينا " عام ١٨٠٦ ، حيث خسرت بروسيا نصف أراضيها وتسلم الفرنسيون المنتصرون بيد من حديد كل السلطات ما عدا شؤون التربية والتعليم التي تركت لأبناء البلاد الأصليين ، وفي هذه الفترة برز الفيلسوف الألماني " فيخته " الذي حث الزعماء و القادة الألمان آنذاك إلى أللجوء للتربية والتعليم لإنقاذ البلاد و الدولة من الذل و المآسي ونادى بإصلاح نظم التربية والتعليم السائدة آنذاك [5].

حيث بدأت أضخم عملية أصلاح تربوي في القرن التاسع عشر عام ١٨٠٩ ، لقد اهتم الألمان بالتعليم العالي و التعليم التقني في أن واحد . ففي عام ١٨١٠ أنشأ الألمان جامعة برلين وفي عام

١٨١٧ أنشئت جامعة بون ومجموعة كبيرة من المدارس التقنية وعين " فيخته " رئيسا لجامعة برلين وراح يجوب البلاد ويلقي الخطب الحماسية ويستنهض الهمم ويدعو المواطنين إلى العناية بالتعليم والإكثار من الجامعات . وكان لاهتمام ألمانيا بالتعليم العالي بوجه خاص نتائج علمية وتربوية وسياسية واجتماعية باهرة وأصبحت الجامعات فعلاً خط الدفاع الأول. لقد اثمرت التجربة الألمانية بعد أقل من عقد واحد من الزمن بهزيمة نابليون في معركة " ليبزيغ " عام ١٨١٣ أن المعجزة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية لا يمكن لأي منصف نكرانها حيث انطلقت ألمانيا بعد الحرب بإعادة بناء نظامها التعليمي والذي أدى إلى التطور الهائل في دنيا التعليم و الاقتصاد [6] .

٢- التجربة اليابانية :

لقد حظيت التجربة اليابانية باهتمام عالمي في كافة الحقول العلمية والاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بنقل المعرفة وتوطين النقالة . بحيث شكلت في إطارها العام موضوع بحث من لدى المعنيين والاختصاصيين في العالم المتقدم والنامي على حد سواء . إن ضخامة الانفاق على التعليم في القرن التاسع عشر في اليابان ساهم بشكل كبير بتقبل التقانة ، حيث حققت معجزة في التنمية الصناعية في القرن العشرين ولحد الآن .

حيث استثمرت مبالغ ضخمة في بناء جامعات وكليات جديدة للعلم و التكنولوجيا بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك تحسين أساليب تدريب المواد العلمية من المستوى الأساس حتى المستوى الجامعي و حظيت البحوث الانمائية بدعم مالي كبير وتم تشجيع التقدم التقني في كل قطاعات الصناعة من خلال التحفيز المالي .أن الاستثمار في التعليم من قبل اليابان أخذ مفهوم التعبئة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال [7] :

١- الرغبة العالية في نقل المعرفة وفهم التقانة وتحليلها ومعرفة كل أسبابها ومعنى ذلك البدء في (Know – why) وبعد ذلك معرفة Know –HOW أي دراسة السببية وبالتالي معرفة سر المهنة .

٢- ترجمة المعرفة و العلوم إلى تطبيق عملي وتكوين أسرار تقنية وطنية .

٣- العمل على تطوير التقنيات المختلفة باستمرار من خلال تهيئة المستلزمات (البشرية و المادية) مع التركيز على رأس المال البشري .

٤- التركيز على البحث و التطوير و التطبيق .

وبذلك أصبحت اليابان أكبر مصدر للمعرفة و التقنيات رفيعة المستوى لأغلب بلدان العالم ومنها الدول المتقدمة صناعياً .

٣ - تجربة الدول الصناعية الكبرى (G7)

لقد كانت نسبة المتعلمين في الولايات المتحدة الأميركية عند بداية القرن العشرين يزيد على ٩٢ % وفي منتصف القرن كان لديها ما يقارب ٢٥ % من مجموع العلماء في العالم . ويأتي ذلك كأحد افرازات نشر التعليم بشكل مبكر في الولايات المتحدة [8]. فهي من أوائل الدول التي طبقت التعليم الأساسي الإجباري و التعليم العالي الجماهيري من بين دول العالم . وهذا ما جعلها تتفوق وبشكل كبير على باقي دول العالم من حيث القدرة العلمية و التقنية ، و التي مكنتها من بناء قاعدة صناعية متفوقة ، إضافة إلى انتاج سلع ذات تقنية عالية لم تكن دول العالم قادرة على انتاج ما يماثلها من حيث الجودة . لقد حافظت الولايات المتحدة

الأميركية على تفوقها على بقية دول العالم حتى مطلع عقد الثمانينات . حيث كانت أكثر الدول انفاقاً في مجال البحث و التطوير R ، D . يتضح من الجدول الآتي أن التعليم و التقدم المعرفي قد تفوق على بقية العوامل وبنسبة كبيرة وخاصة الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عقد الثمانينات .

1981-1948

العوامل المساهمة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي	نسبة مساهمة العوامل
رأس المال	١٥
العمل	١٩
الأرض	٠
التعليم	١٩
التقدم العلمي والتقني	٤٧

لقد نجح الأوربيون بتقليص الفجوة التقنية التي تفصلهم عن الولايات المتحدة الأميركية وذلك من خلال التطور الكبير الذي حققته أوربا في النواحي العلمية منذ بداية الستينات من القرن الماضي . لقد كان عقد الثمانينات عقد التطور الكبير في نفقات البحث و التطوير في أوربا و اليابان [9] .

الدول	الثمانينات			التسعينات		
	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	الإجمالي	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	الإجمالي
اليابان	٠.٩	١.٦	٢.٥	١	٢	٨
الولايات المتحدة	٠.٨	١.٩	٢.٧	٠.٨	١.٩	٢.٧
المانيا	١	١.٦	٢.٦	١.٣	١.٥	٢.٨
فرنسا	١	١.١	٢.١	١	١.٣	٢.٣
المملكة المتحدة	١.١	١.٣	٢.٤	٠.٩	١.٢	٢.١
كندا	٠.٦	٠.٧	١.٣	٠.٦	٠.٩	١.٥
ايطاليا	٠.٦	٠.٥	١.١	٠.٥	٠.٥	١.٠

William A.McEachern:Ecanomics .Contemporary Introduction.

Ed.the wall street journal . USA . 2002.P.461

يوضح الجدول الانفاق على البحث و التطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة (G7) . حيث تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بعد اليابان بمتوسط ٢.٧ لسنوات الثمانينات و التسعينات وبلغت النسبة في اليابان ٣ و تأتي ايطاليا في أخر القائمة بنسبة ١.١ . أما فيما يخص نفقات البحث والتطوير للقطاع الخاص والحكومي في مجموعة السبعة فإن القطاع الخاص ويستأثر بالنسبة الأكبر في الإنفاق على البحث والتطوير وخاصة في البحوث التطبيقية .أما مساهمة الإنفاق الحكومي وخاصة الجامعات فإنها تشكل المحرك الأساس للمعارف الأساسية والتي لها تطبيقات خاصة على المدى الطويل [10] .

ولكي تكتمل الصورة نكمل الجدول أعلاه بجدول آخر يوضح متوسط سنوات التعليم للعاملين في مجموعة الدول الصناعية الكبرى (G7)مع مقارنة بين سنتي ١٩٧٠و١٩٩٨.

□Z. □□□

1998 – 1970□

الدولة	١٩٧٠متوسط سنوات التعليم للعاملين	١٩٩٨متوسط سنوات التعليم للعاملين
المانيا	٩.٢	١٣.٦
كندا	١٠.٨	١٢.٩
الولايات المتحدة	١١.٦	١٢.٧
المملكة المتحدة	٩.٠	١١.٩
اليابان	٩.٦	١١.٦
فرنسا	٨.٩	١١.٠
ايطاليا	٦.٦	٩.٥

OECD Economics outlook 68 (December 2000). Figure (V.I) .P.452.

إن متوسط سنوات التعليم للعاملين في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٠ كان (١١.٦) والذي كان يمثل أعلى متوسط مقارنة بالأمم الأخرى . بينما يقدر متوسط سنوات التعليم للعاملين في ايطاليا لنفس السنة أي ١٩٧٠ (٦.٦) . أما في سنة ١٩٩٨ فإن متوسط سنوات التعليم للعاملين في امريكا ارتفع إلى (١٢.٧) لكن الدول الأخرى من مجموعة(G7) أصبحت أكثر تعليماً وبالتالي ارتفع المتوسط إلى (١٣.٦) في ألمانيا و(١٢.٩) في كندا .

٤- تجربة محمد علي في التحديث العلمي .

كما هو معروف أن تجربة محمد علي في التحديث العلمي و التصنيع بدأت في النصف الأول من القرن التاسع عشر . لقد تعثرت هذه المحاولة لأسباب خارجية وداخلية ، و ولنقف سريعاً

على بعض العقبات الداخلية . كانت هذه التجربة ضحية لوهمين سيعاد الوقوع فيهما مع الأسف ، في الكثير من تجارب البلدان العربية .
الوهم الأول: هو توجيه الاهتمام نحو نتائج العلم .دون تأمين الوسائل لإعداد وتشيد بنية أساسية وقوية للبحث وتشيد الثقافة العلمية والتقانة للمجتمع بكامله .
الوهم الثاني:فهو نتيجة للأول وهوالإقتناع بإمكانية الاستغناء عن البحث الأساسي لأسباب مالية وتجارية [11].

٥ - تجربة النمو الاسيوية / المعجزة الأسيوية :

لقد تواترت الكتابات في السنوات الأخيرة على وصف المعجزة الأسيوية و تفسيرها . وتؤكد دراسة قام بها خبراء الاقتصاد الفرنسيون بأن التعليم و ما أثمره من علم في جنوب شرق آسيا ، السحر العقلي الذي قاد التغيير في كل مجالات الحياة وهو الذي يحول العبيد إلى سادة و الضعفاء إلى أقوياء . إن من انخرطوا في سلك التعليم و العلم بلغ أرقاماً كبيرة جداً و الدليل على ذلك تراجع الجهل و الأمية بمعدلات تثير الدهشة . ومن ما تقدم إن البداية الصحيحة تكمن في العلم و العلم سبيله التعليم الصحيح و تلك حقيقة لكل العصور . لقد مرة الجامعات في النمو الأسيوية بتطورات و اصلاحات مهمة [12] .
منها :
١- الانتقال من دور نقل المعرفة من خلال التدريس إلى انتاج المعرفة و بالتالي يتبلور دور الجامعة في خدمة المجتمع .
٢- منذ الستينات نشأت حركة مجتمعية لنقد الجامعات و المطالبة بتطوير دورها الاجتماعي وارتبطت هذه التطورات بنشوء فكرة مسألة الجامعات عن مدى خدمتها لأغراض المجتمع .
٣- شهد الثلث الأخير من القرن العشرين الاهتمام بمرونة الالتحاق بالتعليم العالي واتاحته مدى الحياة من خلال الجامعة المفتوحة .و في المنظور العربي تتكشف صورة "المعجزة " عند مقارنة أداء تلك الدول بأداء البلدان العربية خلال الثلاثين العام الأخيرة بمعايير التنمية الاقتصادية التقليدية فقد كان الناتج العربي للفرد يصل إلى نصف نظيره في شرق آسيا في عام ١٩٧٠ و بحلول عام ٢٠٠١ أصبح الناتج العربي للفرد يقل عن سبع نظيره في شرق آسيا . وقد نجم ذلك بشكل رئيسي عن التحسن الكبير في الأداء الاقتصادي لدول شرق آسيا منذ سبعينات القرن الماضي في مقابل تراجع ولو قليل في حالة البلدان العربية و الجدول التالي يوضح تلك الصورة .

[illegible]

[illegible]

السنة	الدول العربية	شرق آسيا
١٩٧٠	٩	١٨
٢٠٠١	٧	٥٢

[illegible]

[illegible]

وتعبر هذه المقارنة عن أحد أهم الدروس المستفادة من خبرة التنمية في شرق أسيا استثمار مكثف ومبكر في التعليم واستمرار التحسين في مستوى التعليم بوتيرة عالية .

III: انتاج المعرفة في الدول العربية .

أن السؤال المحوري الذي يتعين على جميع البلدان العربية الإجابة عنه هو : ما هي السبل للنهوض بإنتاج المعرفة في البلدان العربية ، وما هي الوسائل التي يمكننا من توطين العلم حقاً دون الوقوف عند استيراد أو بعض تطبيقاته ونتائجه .

أن الاستقراء التاريخي لتطور العلم في الحضارات ينتهي بنا إلى استخلاص أن العلم لم يتأسس ويتطور إلا بعد أن انشئت المؤسسات الخاصة به في أول الأمر ، ثم استحدثت مهنة العالم وتبعتها التطبيقات العلمية .

كذلك ليس هناك نشر ممكن للثقافة العلمية من مجتمع إلى مجتمع أخر – بواسطة الترجمة أو نقل العلماء وما إليه – دون أن تعد البنية الأساسية اللازمة لاحتضان العلم وتوطينه . لم تكن أوربا مثلاً لتقدر على لاستفادة من المعارف العلمية ، في بداية الثورة الصناعية ، لو لم تعمم التربية العلمية ، من جهة ، ولو لم تنشر الثقافة العلمية بطرق عديدة من جهة أخرى . وهذا الكلام ينطبق على اليابان وعلى أكثر من بلد بجنوب شرق أسيا أو النمور الأسيوية .

بالرغم من الانجازات التي تحققت في مجال التوسع الكمي في التعليم في البلدان العربية منذ منتصف القرن العشرين ، إلا أن الوضع الانتاجي لازال متواضعاً مقارنة بإنجازات دول أخرى حتى في بلدان العالم النامي . حيث تؤكد المؤشرات الخاصة بعدد براءات الاختراع للبلدان العربية ، ضعف النشاط للبحث و التطوير وتخلفه عن الدول المتقدمة وبلدان أخرى من ضمن الدول النامية . ويبين الجدول أدناه إعداد براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال لفترة ١٩٨٠/١٩٩٩/٢٠٠٠ لبعض البلدان العربية مقارنة ببراءات الاختراع المسجلة لبلدان غير عربية مختارة .

[illegible]

1 [illegible]

الدولة	عدد براءات الاختراع	دول أخرى	عدد براءات الاختراع
السعودية	١٧١	كوريا الجنوبية	١٦٣٢٨
البحرين	٦	تشيلي	١٤٧
مصر	٧٧	الكيان الإسرائيلي	٧٦٥٢
الأردن	١٥		
الكويت	٥٢		
عمان	٥		
سوريا	١٠		
الإمارات	٣٢		
اليمن	٢		

وتجدر الإشارة إلى أن براءات الاختراع المسجلة للدول العربية تشمل نسبة كبيرة من براءات اختراع مسجلة من قبل جهات أجنبية تعمل في الدول العربية .

أن هذا الجدول يشير إلى أن الأسواق العالمية تكاد تخلو من الابتكارات العربية مما يشير إلى أن البحث العلمي في البلدان العربية لم يرق بعد إل المرحلة الابتكار ية والتحدي التي تمكن من ولوج مشارف اقتصاد المعرفة واطراد التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن تجربة البلدان العربية في نقل وتوطين التقانة / المعرفة لم يحقق النهضة التقانية المرجوة ، كما انها لم تحقق عائداً استثمارياً مجزياً ، فاستيراد التقانة لم يؤد إلى توطينها ، ناهيك عن تطويرها أو توليدها ورغم أن البلدان العربية استثمرت أكثر من ٢٥٠٠ بليون دولار بين عامي ١٩٨٠/١٩٩٧ . فالاستثمارات لم تؤد إلى انتقال حقيقي التقانة لأن ما تم نقله هو وسائل الانتاج لا التقانة ذاتها . ومن أهم المشكلات التي أدت إلى هذا :

١-عدم وجود نظم فعالة للابتكار و الإنتاج والمعرفة في البلدان العربية .

٢-غياب سياسة رشيدة تضمن تأصيل القيم والأطر المؤسسية الداعمة لمجتمع المعرفة.

٣-الاعتقاد الخاطئ بإمكانية بناء مجتمع المعرفة من خلال استيراد نتائج العلم دون الاستثمار في انتاج المعرفة محلياً .

٤-الركون في تكوين الكوادر العلمية على التعاون مع الجامعات ومراكز البحث في البلدان المتقدمة معرفياً .

٥-ضعف في مجالات البحث الأساسي ونسبة غياب في الحقول المتقدمة مثل تقانة المعلومات.

٦-اتساع ظاهرة هجرة العقول حيث هاجر إلى أمريكا ٢٥ % من أصل ٣٠٠٠٠٠ من خريجي المرحلة الجامعية الأولى من الجامعات العربية في العالم الدراسي ١٩٩٥/١٩٩٦ وبين عامي ١٩٩٨/٢٠٠٠ غادر أكثر من ١٥٠٠٠ طبيب إلى الخارج [13].

IV : نوعية التعليم :

يمكن التحدي الأهم ف مجال التعليم في مشكلة تردي نوعية التعليم المتاح ، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة . ورغم وجود مؤسسات تعليم عال في الدول العربية منذ أبعد من عشرة قرون قام أغلبها على جامع مهم وتمويل أهلي من الهبات والأوقاف مثل (الأزهر في مصر ، و القرويون في المغرب و الزيتونة في تونس) تبقى السمة البارزة لمؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية هي حداثة العهد فثلاثة أرباع الجامعات العربية أنشئت في الربع الأخير من القرن العشرين . وجميعها تقريباً تأثرت بعوامل نذكر منها :

١- عدم وضوح الرؤية وغياب سياسة واضحة تحكم العملية التعليمية .

٢- قلة استقلالها ووقوعها تحت السيطرة المباشرة للحكومات .

٣- وتبعاً لذلك أصبح بعض الجامعات – وفقاً لمقتضيات المنطق السياسي وليس وفقاً لخطة أو سياسة تعليمية واضحة .

٤- انخفاض الانفاق ومن ثم الموارد المتاحة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس .

تظهر الاحصاءات بأن التعليم العالي في الدول العربية مدفوع بالكم وليس بالنوع والجدول الآتي يبين التوزيع النسبي لطلبة التعليم العالي (%) حسب المجال الدراسي مقارنة مع كل من كوريا الجنوبية وهونغ كونغ.

البلد	المجال الدراسي				
	علوم التربية	العلوم الانسانية	القانون والعلوم الاجتماعية	العلوم الطبيعية الهندسة الزراعية	العلوم الطبية
الأردن	١٠	١٧	٣٢	٢٨	١٢
الجزائر	٠	١٣	٢٣	٥٢	١٠
السعودية	٤٧	٢٧	٧	١٤	٤
تونس	٣	٢٥	٣٩	٢٤	٩
سوريا	٢	٢١	٣٥	٢٩	١١
مصر	١٧	١٨	٤٠	١٥	٨
لبنان	٠	٢٦	٥٢	١٧	٣
السعودية	٤٧	٢٧	٧	١٤	٤
المغرب	٥	٣٠	٣٧	٢٩	٣
هونغ كونغ	٧	٨	٢٥	٢٦	٤
كوريا الجنوبية	٧	١٨	٢٩	٣٩	٦

2002 2003

./

نلاحظ من الجدول أن قلة من المنتسبين و الخريجين قد اختاروا التخصص في العلوم الأساسية والهندسية والطب والمواد العلمية الأخرى .

وهذه الفقرة تحتاج إلى التعليق : حيث يمثل تدني نسبة الخريجين في اختصاصات العلوم و التقانة من باحثين وفنيين مؤشراً سلبيا في إطار المساعي لبناء قدرة بشرية متوازنة في مجال العلوم و التقانة خاصة إذا تم مقارنتهم مع دول أخرى مثل كوريا الجنوبية وهونغ كونغ. هذا الوضع يدعو للقول من ناحية اقتصادية أن التأهيل في الدول العربية مدفوع من جانب العرض بدلاً من جانب الطلب وهناك تركيز على الكم بدلاً من النوع ، والجدول الآتي رقم (7) يوضح متوسط سنوات التعليم .

متوسط النوع	السنوات / البلدان	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
متوسط سنوات التعليم للذكور	البلدان العربية	١,٩٥	٢,٧٢	٣,٥٧	٤,٣٤	٥,٠١	٥,٦١
	هونغ كونغ كوريا الجنوبية، تايوان	٦,٩٢	٧,٩٨	٨,٨٨	٩,٧٨	١٠,٤٥	١٠,٧
متوسط سنوات التعليم للإناث	البلدان العربية	٠,٥٩	١,٠٦	١,٤٦	٢,٠٥	٢,٧٥	٣,٤٦
	هونغ كونغ،كوريا الجنوبية، تايوان	٤,١٥	٥,٣٣	٦,٣٩	٧,٤٨	٨,٨٨	٨,٨٨

□2003□ سـ □ (9)

V - الاستثمار في التعليم العالي بين الدولة و القطاع الخاص .

بالتعبير الاقتصادي ، فإن سوق التعليم و المعرفة مشهورة تقليدياً بضعف عائد الاستثمار على المدى القصير وبوجه خاص في البلدان النامية . فالتعليم بشكل عام كان يعد تقليداً بلغة الاقتصاد سلعة عامة لا يمكن منتجها بالضرورة من امتلاك كل العائد عليها . ولا يترتب على استفادة أحد منها منع الآخرين من الاستفادة منها ومن ثم يتعدى العائد عليها للمجتمع ككل .

ونتيجة لذلك ، يؤدي ا لضعف النسبي لحافز الربح ، خاصة في البلدان النامية ، عن الاستثمار في انتاج المعرفة . على هذا ينطوي ترك منظومة اكتساب المعرفة لحافز الربح على خطر قلة انتاج المعرفة وحرمان الأضعف اجتماعياً من امتلاكها . ويؤكد تقرير البنك الدولي عن " المعرفة من أجل التنمية " الصادر ١٩٩٨ على اهمية دور الدولة في اكتساب المعرفة في البلدان النامية ، صحيح أن القطاع الربحي يلعب دوراً مهماً في منظومة اكتساب المعرفة البلدان المتقدمة. غير أن دور الدولة يبقى جوهرياً خاصة في دعم البحث و التعليم الأساسيين اللذين لا يترتب عليهما عائد اقتصادي سريع و ملموس يغري القطاع الربحي بالاستثمار فيهما رغم أنه لا غنى عن ايهما في منظومة التعليم في الأجل الطويل ،والأهم أن دور الدولة في الاقتصادات المتقدمة كان أقوى في مراحل بناء الأمة – الدولة التي مازالت كثيرة من البلدان النامية ، لاسيما العربية منها في بداياتها . أن تدني تمويل البحث العلمي من قبل القطاعات الانتاجية و الخدمية في البلدان العربية يفسر إلى حد ما ، محدودية النشاط الابتكاري في البلدان العربية ، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن التمويل الحكومي الذي تصل نسبته إلى ٨٩ % من مجمل التمويل يستهلك معظمه في تغطية رواتب العاملين وتساهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو ٣% فقط بينما تزيد هذه النسبة في الدول المتقدمة عن ٥٠% ، والجدول الآتي يوضح هذه الصورة بشكل واضح .

(8)

□ق□□ □□□□ع □□□□□ □□□ □□□□□ □□ □□□ع □□ □□□ □□□□□ □ض □ 1990-1995

المنطقة أو مجموعة البلدان	معدل الإنفاق من الدخل القومي الإجمالي	نصيب الجهات الممولة		أخرى
		الصناعة	الحكومة	
الولايات المتحدة،اليابان السويد	٣,١	٧٠-٥٥	٣٠-٢٠	١٠-٤
ألمانيا، فرنسا ايطاليا،استراليا ،كندا	٢,٤	٥٢	٣٨	١٠
البلدان العربية	٠,٢	٣	٨٩	٨

□2003 غ□□□ 72□ م

وتدل هذه الأرقام على غياب الوعي المجتمعي لضرورة دعم العلم والعلماء ، وعلى حاجة ملحة لتحفيز المجتمعات العربية على النهوض بمسؤولية تنموية لاغنى في دعم أنشطة التعليم و البحث و التطوير . ففي البلدان المتقدمة ، يقوم الأغنياء و مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية بتمويل مثل هذه النشاطات كما يقوم القطاع الخاص بتمويل الجزء الأكبر من عمليات البحث و التطوير . لا يعني في أي حال من الأحول تخلي الدول العربية عن مسؤوليتها تجاه الانفاق على التعليم وعلى البحث العلمي . فالبحث العلمي الأساسي لا يمكن أن يترك برمته لحوافز السوق لذلك يتطلب :

١- يجب خلق المناخ الملائم لدعم المؤسسات الداعمة للبحث العلمي .

٢- سن القوانين اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير .

٣- توفير بيئة صحية تشجع العلماء والمبدعين وتوفير لهم الظروف المواتية لممارسة عملهم في ظل مجتمع المعرفة .

الخلاصة و الاستنتاجات :

لقد بات مستقراً من خلال ما طرح مسبقاً ، أن التعليم والمعرفة بشكل عام عناصر جوهرية من عناصر الانتاج و محدد أساس للإنتاجية ، بمعنى آخرأن ثمة تضافراً قوياً بين اكتساب العلم و المعرفة والقدرة الإنتاجية في المجتمع . وقد بات مستقراً كذلك بأن تنمية التعليم و المعرفة في البلدان العربية بحاجة ماسة إلى رغبة سياسية حادة في توطين العلم وتأسيس البنية التحتية المتوفرة اللازمة له ، وهو أمر يحتاج إلى مخصصات مالية تفوق بكثير ما تنفقه البلدان العربية حالياً .

لقد أكدت التجارب المختلفة أن استمرار توفير التمويل اللازم للنشاطات العلمية و البحث و التطوير على المدى الطويل ولدت قيمة مضاعفة مرتفعة للعمليات الإنتاجية ، بحيث تم استثمار نسبة من الأرباح الناجمة عن هذا الإنتاج الجديد في تمويل النشاطات الابتكارية .

وهكذا تتولد "ديناميكية " تمويل مستدامة تغذي باستمرار حركة البحث والتطوير والابتكار على الصعيد الوطني الشامل ، مما يؤدي إلى تمويل النشاطات العلمية والبحثية من نفقة بحاجة إلى تمويل إلى استثمار يدر الربح، وبالتالي يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية .تنعكس جوانب قصور الاستثمار في التعليم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على هيئة ضعف في البحث والتطوير والابتكار في العالم العربي ومن أهم السمات:

١- تقوم في العالم العربي علاقة قوية بين أزمة التنمية من ناحية و السياسة العلمية والتقانة غير الملائمة من ناحية أخرى .

٢- يعد تمويل التعليم و البحث العلمي في العالم العربي من أكثر المستويات انخفاضاً في العالم إذا أخذنا بنظر الاعتبار حجم الناتج المحلي الإجمالي .

٣- يعد استيراد التقانة الجاهزة (تسليم مفتاح باليد) أحد أهم الأدلة على عمق التبعية التقانية والاقتصادية ، بالإضافة عمق عدم القدرة على تحويل الثروة المعرفية إلى رأس مال معرفي وتوظيف هذا الأخير بكفاءة في انتاج معارف جديدة .

والسؤال المطروح : ما المطلوب لتطوير الاستثمار في التعليم العالي :

أن تحقيق أي هدف صعب مرتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة لتصميم على تحقيقه ودرجة النجاح تعتمد على مستويات متعددة وتبدأ بالدولة و الفرد . وبمعنى أخر كون الإنسان المحور الرئيسي لحركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو أيضاً وفي الوقت نفسه الأداة القادرة على تحقيق الهدف ومن هذا تظهر حالة التشابك الوثيق بين هدف التنمية وأداتها ، لذا فالتراكم الحقيقي القادر على تغير مسار حركة التقدم والتنمية هو تراكم مخرجات الاستثمار في العنصر البشري ، وكلما كانت تلك المخرجات أكثر فاعلية كلما أصبح الهدف أقرب إلى التحقيق . إن ذلك لا يتم إلا من خلال ما يلي :

١- يجب أن يكون التمويل لقطاع التمويل تمويلاً مجزياً ومجتمعياً بحيث يصعب على أي جهة أن تماس الضغط لتغير مسار التعليم عن وظيفته الأساسية بخدمة المجتمع . النقود لوحدها لا تخلق النجاح العلمي لكنها بالوقت نفسه تشكل عاملاً مهماً لتطوير العلم والبحث العلمي ، خاصة إذا استخدمت بعقلانية ، ولما كانت الدولة في اغلب البلدان العربية تمثل سلطة القرار المالي فعليها القيام بوظيفتين رئيسيتين : أ- زيادة التمويل الحكومي و المجتمعي للتعليم العالي ولو على حساب أوجه انفاق أخرى لا تداني التعليم أهمية ب- العمل على رفع كفاءة استغلال موارد مؤسسات التعليم العالي ، والتأكيد على التمويل الذاتي للبحث العلمي من قبل المؤسسات العلمية والذي يأخذ بعداً أكثر أهمية مع دور الحكومة المالي .

٢- يجب اصلاح نظام التعليم ،انطلاقاً من الفكرة القائلة بأن المستقبل يحتاج إلى تقييم نوعية الحياة العالم العربي من حيث مقدار ما تم استثماره في البشر من معرفة وتقنية والانطلاق من نتائج ذلك التقييم بإصلاح نظام التعليم والذي يتطلب على الأقل :

أ - سياسة علم واضحة في المجتمع .
ب - قيادة علمية واعية تتسم بالكفاءة والخبرة والدراية .

ج - ربط المؤسسات الانتاجية بمؤسسات البحث العلمي وتوسيع علاقة الجامعات بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي .

المصادر والهوامش :

١. مكتب العمل العربي . قسم الدراسات . الموارد البشرية العربية ودورها في الحياة الاقتصادية ، مجلة العمل العربية . العدد 1997/3/68 صفحة 128 .

٢ . تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003 . برنامج الأمم المتحدة . الصندوق العربي للإنماءالاقتصادي والاجتماعي . المكتب الإقليمي للدول العربية . صفحة 39 .

٣ . د. عبد العزيز السيد . تنمية الخبرات الانسانية وصلتها بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية، بحث مقدم إلى الحلقة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمة .منشور ضمن كتاب التنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجتماعي . منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية . القاهرة 1963 . صفحة 74-73 .

٤ . انظر مجلة العمل العربية . خبراء الاقتصاد الفرنسيون يؤكدون بالتعليم أولاً والتعليم أخيراً ... العدد 1996/2/64 صفحة 191 .

٥ . د. الياس الزين : الجامعة اللبنانية وإعادة بناء لبنان وتطويره دراسات عربية . العدد 2 ديسمبر 1977 . صفحة 45 .

٦ . د. الياس الزين : مصدر سابق صفحة 46 .

٧. Jean- Francois sabouvet : Le Japon en voie de Normalisation. Sciences humaines .N43 October 1994 repris in problems economiques N.2.410.1995 .P.25 .

٨ . كارل دويتش . تحليل العلاقات الدولية . ترجمة شعبان محمد محمود الهيئة المصرية العامة للكتاب 1983 .

٩ . باسم عبد الهادي حسين : مقومات الدور الاقتصادي للعملة الاحتياطية القائدة وإمكانيات توفرها في وحدة/ النقد الأوروبية . رسالة ماجستير . الجامعة المستنصر ية 2001 .

١٠. William A. MCEachern : Economics .Acontemporary Introduction . Ed . The
wall street journal .USA .2002 . P.461 .
١١ . انظر جورج قرم : تمويل التكنولوجيا في العالم العربي . نظرة تاريخية . دراسات عربية . العدد 1977.2
١٢. مجلة العمل العربية . مصدر سابق . صفحة 192-191 .
١٤. انظر تقرير التنمية الإنسانية للعام 2002 . برنامج الأمم المتحدة . الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي . المكتب الإقليمي للدول العربية .